واقع التعليم العالي ببلدية الأبيار
دراسة في جغرافية التعليم

د. سعد محمَّد الزليتني
قسم الجغرافيا/كلية الآداب
جامعة بنغازي

أ. أمينة محمد المبروك بالقاسم
قسم الجغرافيا/كلية الآداب والعلوم – الأبيار
جامعة بنغازي

الملخص

يُعَدُّ التعليم أحد أبرز وسائل إعداد وتنمية الموارد البشرية وتطوير قطاعات المجتمع، وتمثل مؤسساته بمختلف أنواعها ومراحلها ومكوناتها ظاهرات جغرافية تنتشر في كافة المستويات المكانية، وقد حظي هذا القطاع الحيوي في العقود القليلة الماضية باهتمام الباحثين الجغرافيين الذين قدموا إسهامات قيّمة ضمن فرع أُصطلِح على تسميته جغرافية التعليم Geography of Education. تتضمن هذه الورقة تحليلاً أولياً لجدوى ظاهرة انتشار مؤسسات التعليم العالي في ليبيا من خلال دراسة واقع جغرافية التعليم العالي في بلدية الأبيار، وبينت النتائج أنَّ إنشاء مؤسسة للتعليم العالي بالبلدية كانت له انعكاسات إيجابية على المنطقة وسكانها، تمثلت في تزويد القطاعات الانتاجية والخدمية بالكفاءات المحلية، وأسهمت في تحقيق مبدأ تمكين المرأة، كما بينت نتائج استطلاع آراء عينة من الطلاب وجود اتجاه عام من الرضا نحو موقع المؤسسة وبرامجها التعليمية، غير أنه في المقابل ظهر نوع من عدم التفاؤل تجاه فرص التوظيف المتاحة عقب التخرج.

مقدمة

نظراً للأهمية التي يمثلها التعليم بمختلف أنواعه ومراحله في تنمية الأفراد والمجتمعات، فقد حظيَ باهتمام كافة التخصصات العلمية التي تقوم بدراسة وتحليل جوانبه المختلفة، من بينها علم الجغرافيا الذي بدأ منذ سبعينات القرن الماضي في تطبيق مناهجه وأساليبه على موضوعات تتعلق بالتعليم ومشكلاته، حيث أشار أحد المختصين إلى أن "تطبيق أساليب البحث الجغرافي ومناهجه؛ يسهم في فهم مستويات تطور فرص التعليم ومخرجاتها في أي منطقة في الفترات الماضية والحاضرة، وحتى في المستقبل من خلال الاستعانة بالتطبيقات

التقنية الحديثة"[1]. وقد تنوعت الدراسات الجغرافية المتعلقة بهذا المجال الحيوي وشملت كافة أنواعه ومراحله، غير أن مرحلة التعليم العالي لقيت الاهتمام الأبرز من قبل الباحثين الجغرافيين، ولعلَّ ذلك يعود لكون هذه المرحلة تتضمن فئات عريضة ومتنوعة من السكان: طلاب، أعضاء هيئة تدريس، موظفين، عاملين، ومرافق تعليمية مختلفة: قاعات دراسية، مختبرات علمية، مبانٍ إدارية وخدمية تنتشر على مساحات واسعة.

وتتجلىَّ أهمية دراسة الأبعاد المكانية للتعليم العالي في ليبيا، إذا أخذنا في الاعتبار المساحة الشاسعة والتباين الجغرافي للأراضي الليبية من جهة، وقلة عدد السكان وتركزهم في مناطق محددة من جهة أخرى، فقد شهد قطاع التعليم العالي في ليبيا في الفترات الحديثة تطورات مهمة من حيث النمو الكمي والانتشار المكاني (الشكل 1). وبالرغم من الانعكاسات الإيجابية لهذا التطور والانتشار، فإن العديد من الدراسات ذات العلاقة تفيد بأن هذا التطور الكمي جاء على حساب الجودة النوعية، وأنَّ الانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات والبرامج التي تقدمها تمَّ بصورة عشوائية وليس وفق خطة منهجية مدروسة لمقابلة الاحتياجات الفعلية للمجتمع[2]، وأنتقد أحد المختصين الزيادة السريعة في أعداد هذه المؤسسات وانتشارها غير المخطط، مشبهاً أياها بسرعة انتشار الخلايا السرطانية، ما يتطلب ضرورة إجراء دراسات تحليلية وعمليات تقويم وأصلاح لهذا القطاع الحيوي[3].

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الآتي: ما هو واقع التعليم العالي في بلدية الأبيار؟ وكيف ينظر إليه المنتفعون بخدماته؟ بعد هذه المقدمة تنقسم الدراسة إلى الأجزاء الآتية: يوضح الجزء الثاني المنهجية المستخدمة والدراسات ذات العلاقة، ويبيَّن الجزء الثالث الإجراءات المنهجية المطبقة في الدراسة، ويقدم الجزء الرابع لمحة عن الخصائص الطبيعية والاجتماعية لمنطقة الدراسة، ويعنى الجزء الخامس بتتبع تطور مؤسسات التعليم العالي ومتغيراتها بالمنطقة، ويقوم الجزء الخامس بتحليل بيانات الدراسة الميدانية حول آراء المنتفعين [الطلاب] تجاه التعليم العالي بالمنطقة، وتضمنت الخاتمة أبرز نتائج الدراسة وتوصياتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

بصفة عامة يمكن تعريف جغرافية التعليم بأنها فرع من الجغرافيا البشرية يُعنى بدراسة الاختلافات المكانية لفرص التعليم، من خلال تحليل مدخـلات نظم التعليم ومخرجاتها ضمن

الشكل (1) التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي العام في ليبيا.

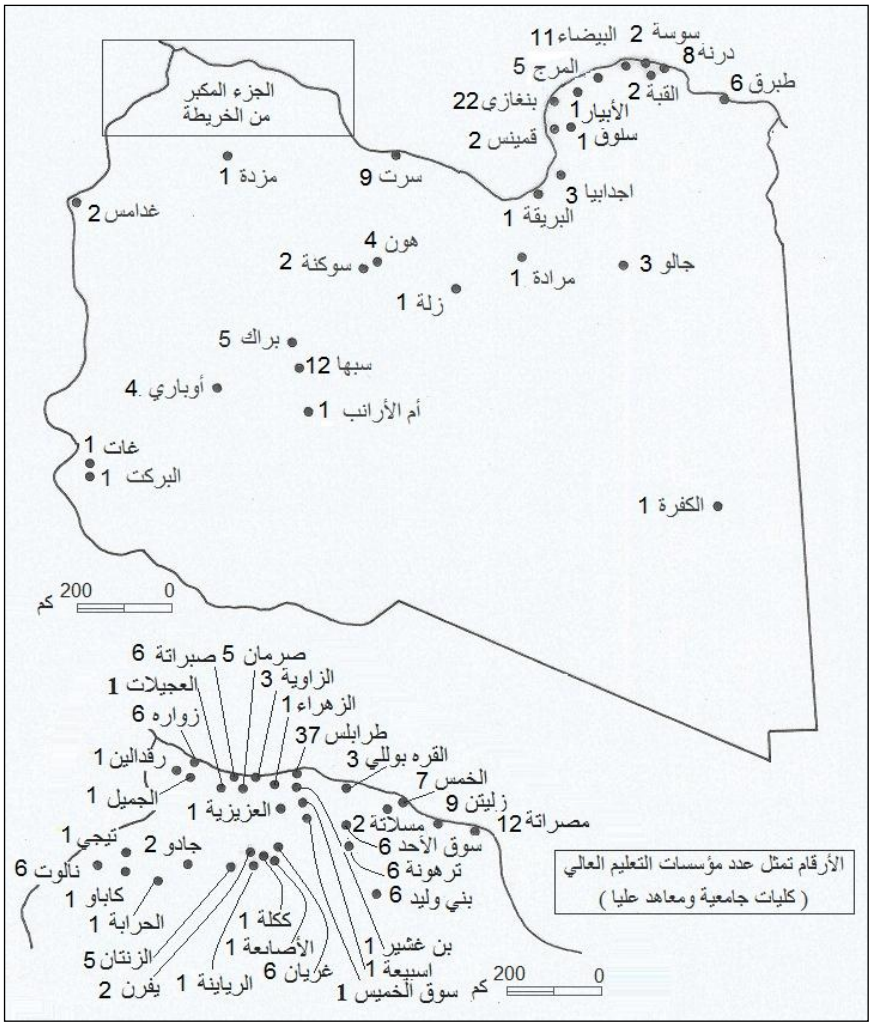

المصدر: استناداً إلى: أمانة التخطيط 1978م، ص 27-30، المركز الوطني للبحوث التعليمية 1996م، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي 2012م، الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للمعاهد التقنية العليا 2017م http://ahi.org.ly.

أنواعها ومراحلها المختلفة، وتتعدد الاهتمامات البحثية لهذا الفرع لتشمل "دراسة توزيع المؤسسات التعليمية وأنماطها المكانية، وأنواع الفرص التعليمية المتاحة ومراحلها، وأثر العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على مستوى التحصيل التعليمي لدى السكان بالمنطقة قيد

الدراسة[4]. وقد اكتسب هذا الفرع اسمه مثل غيره من فروع الجغرافيا نتيجة الارتباط بعلوم أصولية راسخة استنبط منها الجغرافيون فرعاً جديداً، كلما تبينوا أن بمقدورهم تقديم إسهامات جادة تتعلق بمجال معرفي معين. بناءً على ذلك دعا عدد من الجغرافيين في مناسبات مختلفة إلى ضرورة تطوير فرع جديد تحت مُسَمَّى جغرافية التعليم Geography of Education، لاسيما بعد زيادة الاهتمام بالأبعاد المكانية للظاهرات التعليمية، من خلال نشر الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية[5].

وعلى الرغم من أن عدداً من الجغرافيين طبقوا أساليبهم البحثية على بعض المجالات التعليمية في فترات مبكرة من القرن الماضي[6]، فإنَّ أول إشارة إلى أهمية إنشاء فرع جغرافي يهتم بدراسة مجالات التعليم ومشكلاته صدرت من البَاحِثِين جيرالد هونز و ريموند ريبا في مطلع سبعينيات القرن الماضي، اللذان أوضحا القيمة العلمية والتطبيقية للنتائج التي يسفر عنها هذا النوع من الدراسات والبحوث[7]. وضمن هذا السياق ذكر الجغرافي وليام جولد[8] أنَّ ما يتضمنه قطاع التعليم من متغيرات: مرافق وطلاب ومعلمين وعاملين تُعَدُّ ظاهرات جغرافية واضحة المعالم تنتشر في كافة المستويات المكانية، وتوفر خدمات أساسية تستهدف فئات سكانية مختلفة، وتشكل أنماطاً مكانية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر فيها. وتمثل المرافق التعليمية بأنواعها ومستوياتها المختلفة، نقاط تزويد سواء كانت مؤسسات قائمة مثل المدارس والجامعات أم افتراضية مثل التعليم عن بعد، وهي تشكل في مجملها نظماً مركبة وفق شبكة هرمية تتوزع ضمن حيز مكاني تشرف عليها هيئات حكومية أو أهلية، (الشكل 2) وهي في ذلك تتشابه مع شبكات الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل: النقل والمواصلات والمؤسسات المالية والتجارية وغيرها.

ويحتلُّ قطاع التعليم العالي قمة هرم النظام التعليمي، ويقدم خدماته التعليمية والتدريبية للطلاب بعد اتمام مرحلة التعليم الثانوي. ووفقاً لتعريف منظمة اليونسكو فإنَّ قطاع "التعليم العالي يحتوي أنماطاً من التعليم النظري والتطبيقي والتدريب على إجراء البحوث في مستوى ما فوق التعليم الثانوي، تقوم بإعدادها وتقديمها جامعات ومؤسسات تعليمية مناظرة مجازة من الجهات المختصة"[9].

الشكل (2) النموذج الهرمي للنظام التعليمي.

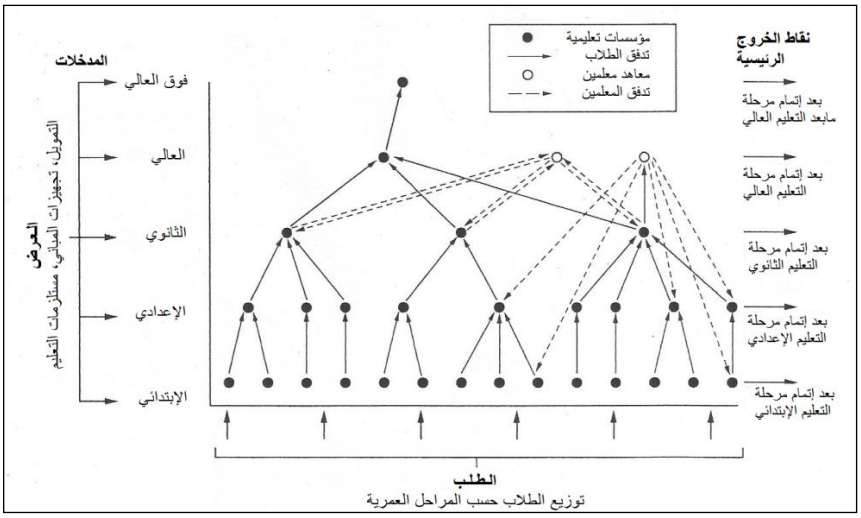

المصدر: بتصرف من: Gould, W.T.S. 1993, People and education in the Third World. Longman, London, p. 71.

وقد شهدت الدراسات الجغرافية المعنية بمجالات التعليم المختلفة تطوراً واضحاً خلال العقود القليلة الماضية، حيث تناولت موضوعات تتعلق بتأثير السياسات العامة على انتشار التعليم العالي ومكوناته ومخرجاته، والعوامل المسببة للاختلافات في التوزيع المكاني لفرص التعليم وأنماطه ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم فيما يلي عرض بعض الأمثلة لهذه الدراسات لاسيما في الدول النامية، ومنها الدراسة المعنية بأوضاع التعليم العالي واتجاهاته في بلدان القارة الإفريقية[10] حيث ناقشت قضايا تتعلق بتوزيع فرص التعليم العالي بين المناطق والأقاليم، ومدى توافق المخرجات مع الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل، ومستوى الأداء الأكاديمي ومتطلبات العملية التعليمية، ومشكلة هجرة الكفاءات الأكاديمية Brain Drain، والتباين في فرص تعليم بين الريف والحضر وبين الجنسين، وهيمنة العلوم الإنسانية والاجتماعية على العلوم الأساسية والتطبيقية. وأشارت النتائج الواردة في هذه الدراسات إلى أن هذه القضايا تؤثر بشكل سلبي على أداء العمليات التعليمية ومخرجاتها في العديد بلدان القارة. ومن الدراسات الجغرافية المتخصصة، دراستان عن خصائص توزيع مؤسسات لتعليم العالي وانتشارها في نيجيريا، وتأثيرات هذا التوزيع على

المكونات الاجتماعية ضمن الأقاليم الجغرافية[11]. وقام باحث آخر بدراسة الاختلافات المكانية في توزيع فرص التعليم العالي بين أقاليم الصين، حيث قام بتحديد الأقاليم التي تتمتع بوفرة مؤسسات التعليم والأقاليم التي تعاني من قلة هذه المؤسسات[12]. وتركز اهتمام باحثين آخرين على محاولة تحليل خصائص الحركة اليومية للطلاب الجامعيين وأنماطها، والوسائل المستخدمة في القدوم والمغادرة وأثر ذلك على رضاهم عن البرامج المقدمة وتحصيلهم الأكاديمي[13]. أما على المستوى العالمي فقد اهتم بعض الباحثين بدراسة حركة الطلاب المغتربين الذين يغادرون بلدانهم الأصلية لمواصلة الدراسة، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم هذه الحركة العالمية واتجاهاتها الجغرافية وتحديد أقاليم الدفع وأقاليم الجذب، واهتمت بتحليل الأبعاد المكانية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهذه الظاهرة، وتمَّ عرض النتائج المستخلصة في خرائط على مستوى القارات والبلدان[14]. وأخيراً على المستوى العربي اجريت دراسة هدفت إلى التعرف على كفاءة توزيع الجامعات الحكومية بالعاصمة العراقية بغداد من خلال تطبيق تقنيات نظم المعلومات الجغرافية[15]، ودراسة أخرى تركزت على تحليل الأنماط المكانية لتوزيع مؤسسات التعليم العالي في ليبيا[16].

الإجراءات المنهجية

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم تطبيق عدة أساليب منهجية، منها تطبيق أسلوبي التقييم الموضوعي والذاتي Objective-Subjective Evaluation الذي يستخدم في تقييم مستوى الخدمات المقدمة، حيث يعنى التقييم الموضوعي بتحليل البيانات الإحصائية للنشاطات الخدمية وهو يعرف أيضاً بالنظرة من الخارج، في حين يسعى التقييم الذاتي إلى التعرف على وجهة نظر المنتفعين أو المستهلكين للنشاطات الخدمية ويعرف أيضاً بالنظرة من الداخل[17]، كما استخدم المنهج الوصفي في تحليل البيانات التي جُمعت من مصادر مكتبية وميدانية. وللحصول على البيانات الميدانية تم تطبيق استمارة استبيان تتكون من 42 سؤالاً (الملحق 1) بعد اختبارها على عينة تجريبية، وذلك لتجميع معلومات تتعلق بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لطلاب السنة النهائية بكلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار، نظراً للخبرات التي اكتسبوها ودراياتهم بالظروف والمواقف التعليمية والتدريبية داخل المؤسسة. وللحصول على البيانات المطلوبة تمَّ تطبيق أسلوب العينة العشوائية الطبقية التي يتم

وفقها تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجتمعات جزئية تسمى طبقات، حيث تكون كل طبقة متجانسة بالنسبة للخصائص المطلوب دراستها[18]، وحيث أن الكلية تتكون من عدة أقسام بأعداد متفاوتة من الطلاب، فإنَّ هذا الأسلوب يُعَدُّ الأمثل في تمثيل المجتمع الأصلي. وقد تم تحديد حجم العينة بالاستناد على النموذج الذي ابتكره كريجي ومورجان[19]، وحيث أنَّ العدد الإجمالي لأفراد المجتمع الأصلي بلغ 831 شخصٍ يمثلون طلاب السنوات النهائية بالكلية، فإنَّ حجم العينة المستهدفة يكون 265 طالبٍ حسب النموذج المذكور بما يعادل 32% تقريبا من العدد الإجمالي للمجتمع الأصلي، وتم توزيع العينة على الأقسام (الجدول 1) وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{حجم العينة من كل طبقة} = \frac{\text{حجم الكلي للعينة} \times \text{حجم الطبقة}}{\text{إجمالي عدد أفراد المجتمع الأصلي}}$$

$$\text{على سبيل المثال: حجم العينة من قسم الجغرافيا} = \frac{X \quad 22 \quad 265}{831} = 7$$

الجدول (1) توزيع العينة حسب الأقسام.

القسم	عدد الطلاب	حجم العينة
الجغرافيا	22	7
اللغة العربية	70	22
اللغة الإنجليزية	48	15
علم النفس	31	10
الحاسوب	499	159
الفيزياء	52	17
الرياضيات	109	35
الإجمالي	**831**	**265**

المصدر: إدارة الدراسة والامتحانات، كلية الآداب والعلوم، الأبيار، بيانات غير منشورة.

وقد جرى توزيع نسخ من استمارة الإستبيان مباشرة على الطلاب، بالتعاون مع منسقي الأقسام في القاعات الدراسية بالكلية، وقام الطلاب بتعبئة الاستبيان وفقاً للتعليمات

المدونة، وبعد تسلم النسخ ومراجعتها للتأكد من صحة الاجابات، جرى تفريغها وتبويبها وعرضها في جداول.

منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة (بلدية الأبيار) فلكياً بين دائرتي عرض 45َ 31ْ و 28َ 32ْ شمالاً، وما بين خطي طول 22َ 20ْ و 38َ 21ْ شرقاً، (الشكل 3) فوق سهل شبه مستوٍ يبلغ متوسط ارتفاعه 300 متر تقريباً، وهو يمثل جانباً من الحافة الأولى للجبل الأخضر ويسود المنطقة مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بالاعتدال وانخفاض المدى الحراري اليومي والفصلي وسقوط الأمطار الشتوية. وتتمتع المنطقة بخصوبة أراضيها ووفرة المياه وكثافة الغطاء النباتي الطبيعي[20]، وتبلغ المساحة الإجمالية للبلدية 4,790 كيلومترٍ مربع[21]. وقد شهدت المنطقة منذ سبعينات القرن الماضي تطورات اقتصادية واجتماعية سريعة، حيث اصبحت مدينة الأبيار العاصمة الإدارية للبلدية التي تحمل نفس الاسم وأخذت تتحول من مجرد بلدة صغيرة إلى مدينة مزدهرة تنمو باضطراد، لاسيما بعد إنشاء شبكة الطرق التي ربطت المنطقة بالمدن والتجمعات السكانية القريبة منها وإنشاء عدد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية[22]. وقد كان لإنشاء المؤسسات التعليمية أثره المباشر في التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للمنطقة، إذا أخذنا في الحسبان أن البلدية عرفت التعليم النظامي في فترة مبكرة تعود إلى سنة 1952م عقب تأسيس شبكة المدارس الداخلية في البلاد[23].

أما فيما يتعلق بنمو سكان البلدية وتوزيعهم الجغرافي، فإنه يلاحظ من خلال الجدول (2) حدوث زيادة واضحة في عدد السكان سواء على المستوى العام للبلدية أم على المستوى الخاص للفروع بين عامي 1973– 2006م، فبعد أن كان إجمالي عدد السكان 18,705 نسمة في عام 1973م وصل إلى 79,164 نسمة في عام 2006م مسجلا بذلك ما يزيد عن أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1973م. أما على مستوى الفروع البلدية فقد حققت أغلب هذه الفروع زيادة مماثلة في عدد سكانها، غير أنه من حيث توزيع السكان على فروع البلدية فقد استحوذت مدينة الأبيار على نصيب وافر من جملة السكان خلال السنتين المذكورتين فقد بلغت نسبتها حوالي 58% و 62% على التوالي، في حين أختلفت النسب بين الفروع الأخرى.

الشكل (3) منطقة الدراسة (بلدية الأبيار).

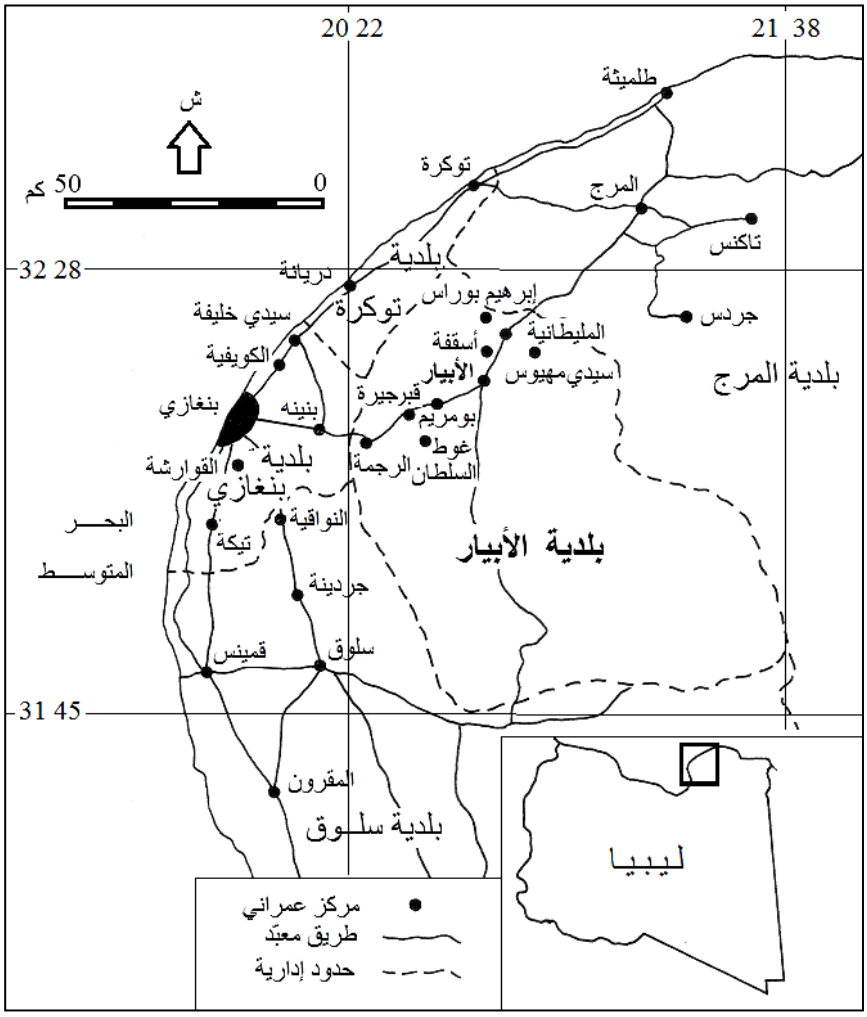

المصدر: بتصرف من: أمانة التخطيط، 1978م، الأطلس الوطني، ص 31-32، مؤسسة دوكسيادس العالمية 1979م، إقليم بنغازي، ص164.

الجدول (2) نمو السكان وتوزيعهم حسب فروع البلدية خلال الفترة 1973–2006م.

الفرع	1973		2006	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مدينة الأبيار	10,833	57.9	49,176	62.1
ابومريم	1,657	8.9	6,851	8.7
جيرة	1,115	5.9	4,153	5.2
سيدي إبراهيم أبوراس	662	3.5	1,909	2.4
سيدي مهيوس	747	4.0	3,397	4.3
الرجمة	2,668	14.3	8,556	10.8
المليطانية	1,023	5.5	5,122	6.5
المجموع	**18,705**	**100.0**	**79,164**	**100.0**

المصدر: زينب الحسين الخاشع، 2014م، تحديد الإقليم الوظيفي لمدينة الأبيار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، فرع بنغازي، ص 45.

ووفقاً لبيانات إدارة السجل المدني بالبلدية المتعلقة بالتركيب العمري للسكان فقد بلغ عدد صغار السن 34,440 نسمة بنسبة مئوية قدرها 36,6%، أما متوسطي السن فقد بلغ عددهم 56,304 نسمة بنسبة مئوية قدرها 59.9%، في حين بلغ عدد كبار السن 3,289 نسمة بنسبة مئوية قدرها 3.5%. أما فيما يتعلق بالتركيب الاقتصادي فقد بلغ أجمالي عدد الناشطين اقتصادياً (15 سنة فما فوق) 15,096 شخصاً سجل غير الليبيين نسبة قدرها 8% تقريباً، وتتمثل أبرز النشاطات الانتاجية بالمنطقة في صناعة المحاجر والزراعة وتربية الحيوان والخدمات الإدارية والتعليمية. أما بالنسبة للتركيب التعليمي فيتبين من خلال الجدول (3) وجود تبايناً واضحاً في التحصيل التعليمي حسب المراحل على مستوى البلدية، حيث نجد نسبا عالية في الحاصلين على شهادتي اتمام مرحلتي التعليم الثانوي والعالي بالمقارنة مع الحاصلين على شهادتي اتمام المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وحتى بالمقارنة مع الحالة التعليمية على المستوى الوطني فإننا نجد تفوقا في التوزيع النسبي لمرحلتي التعليم الثانوي والعالي لصالح البلدية، وفي المقابل نجدها تنخفض على مستوى التعليم الأساسي وعلى المستوى العام (الجدول 4).

الجدول (3) الحالة التعليمية للسكان في ليبيا وبلدية الأبيار (2010م).

المرحلة	ليبيا		بلدية الأبيار	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المرحلة الإبتدائية	653,742	48.4	2,720	13.1
المرحلة الإعدادية	388,362	28.8	4,902	23.6
المرحلة الثانوية	100,541	7.4	7,113	34.2
التعليم العالي	208,227	15.4	6,047	29.1
الإجمالي	**1,350,872**	**25.2**	**20,782**	**21.3**

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد 2010م، الكتاب الإحصائي 2010-2011م. مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ص 17 و78.

مما سبق يمكن القول: أنَّ منطقة الدراسة تتميز بوفرة وتنوع الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتمثلة في الموقع الملائم والمناخ المعتدل والتربة الخصبة والموارد المائية والغابية والرعوية، فضلاً عن توفر قدرات بشرية مؤهلة، ما يجعلنا نعتقد بأن المنطقة ستشهد مزيداً من النمو السكاني والعمراني مع الزيادة في الطلب على النشاطات الخدمية مما يتطلب إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي قد تسهم في توفير قاعدة بيانات للمسؤولين عن عمليات التخطيط والتنمية بالمنطقة.

مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة:

تتكون مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة نظرياً من ثلاث كليات هي: الآداب والعلوم، الحقوق، الاقتصاد، غير أنه من الناحية الفعلية فإن كلية الآداب والعلوم هي الوحيدة التي تمتلك كياناً مستقلاً يتضمن المباني والمرافق اللازمة للعمليات الأكاديمية والإدارية، في حين أن كليتي الحقوق والاقتصاد مازالتا من تتبعان كليتي الحقوق والاقتصاد بالجامعة الأم بمدينة بنغازي، حيث لا تمتلكان الامكانيات اللازمة لممارسة العمليات التعليمية والإدارية بالمنطقة. بناءً على ذلك سيتركز التحليل بالدرجة الأولى على كلية الآداب والعلوم للخصوصية التي تميزها عن الكليتين الأخريين. وتشكل كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار النواة الأولى لمؤسسات التعليم العالي بالمنطقة، فهي تأسست في عام 2002م تحت إشراف جامعة قاريونس (جامعة بنغازي حالياً) ضمن مقر معهد التكوين والتدريب المهني بالمدينة. وفي عام 2003م استقلت الكلية عن الجامعة الأم استناداً على قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم 19 لتصبح جامعة أقسام، واستمرت تعمل بهذه الصفة إلى حين صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 118 لسنة 2004م بشأن إعادة تنظيم الجامعات في ليبيا، الذي تم بموجبه إلغاء جامعة الأقسام بمدينة الأبيار لتصبح مرة أخرى كلية للآداب والعلوم تتبع جامعة قاريونس آنذاك. وبعد افتتاح المقر الجديد (الشكل 4) أصبحت الكلية تضم تسعة أقسام، منها أربعة أدبية هي: قسم علم النفس، قسم اللغة الإنجليزية، قسم الجغرافيا، قسم اللغة العربية، وخمسة علمية هي: قسم الكيمياء، قسم علم النبات، قسم الرياضيات، قسم الفيزياء، قسم الحاسوب.

الشكل (4) مقر كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار.

المصدر: أرشيف كلية الآداب والعلوم، الأبيار.

ويتضمن الجزء التالي تحليل ومناقشة بعض المتغيرات ذات العلاقة بالعمليات التعليمية المتمثلة في الطلاب والخريجون وأعضاء هيئة التدريس، بإيجاز من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بالاتصال المباشر مع الأقسام الإدارية والعلمية بالكلية:

1- الطلاب: تطورت أعداد الملتحقين بالكلية تدريجيا من 356 طالبا في سنة التأسيس 2003/02م إلى 2,016 طالبا في العام 2013/12م أي ما يعادل نحو ستة أضعاف ما كان عليه الحال في سنة الأساس (الجدول 4)، ويلاحظ في السنوات الأولى التفوق الواضح في أعداد الإناث مقارنة بالذكور، الذي يمكن تبريره بسبب إلتحاق العديد من الإناث الحائزات على الشهادة الثانوية في سنوات ماضية لعدم قدرتهن على

الالتحاق بمؤسسات بعيدة عن محل إقامتهن، غير أنه في السنوات اللاحقة بدأ يحدث نوع من التوازن في نسب الالتحاق من الجنسين فبينما بلغت نسبة الإناث في سنة التأسيس 83.7% نجدها تنخفض لتصل إلى 55.6% في العام الجامعي 2013/12م.

الجدول (4) تطور أعداد المسجلين بالكلية خلال الفترة 2003/02–2013/12م.

السنة	الذكور	الإناث	الإجمالي	نسبة الإناث
2003/02	58	298	356	83.7
2006/05	130	620	750	82.7
2009/08	245	700	945	74.1
2013/12	896	1,120	2,016	55.6

2- الخريجون: تطورت أعداد الخريجين تطوراً واضحاً في السنوات الماضية، حيث بلغ إجمالي عدد الدفعة الأولى 206 خريجا في العام الجامعي 2006/05م إلى العام الجامعي، ثم بدأت الأعداد في الزيادة التدريجية خلال السنوات اللاحقة حتى عدد الدفعة الثامنة إلى 988 خريجٍ في العام 2014/13م أو ما يعادل نحو خمسة أضعاف ما كان عليه عدد خريجي الدفعة الأولى. وقد بلغ إجمالي من تم تخرجهم من الكلية 4,326 خريجٍ.

3- المعيدون وأعضاء هيئة التدريس: في إطار سعي الكلية لتوفير أساتذة قارين بالكلية، زاد التوسع في تعيين المعيدين، فبعد أن كان عددهم 18 معيداً في العام الجامعي 2006/05م زاد العدد تدريجياً ليصبح إجمالي عدد المعيدين 86 معيداً في العام 2009/08م. أما بالنسبة لأعضاء هيئة الدريس فقد كان الاعتماد واضحاً في بداية التأسيس على الأساتذة المتعاونين، غير أن هذا الاتجاه بدأ يتقلص في السنوات التالية نتيجة التوسع في تعيين الأساتذة القارين. حيث زاد عددهم من ثلاثة أساتذة في العام 2003/02م إلى 105 عضو هيئة تدريس في العام 2013/12م، هذه الزيادة قللت من الاعتماد على الأساتذة المتعاونين من خارج المنطقة، فبعد أن كانت نسبة الأساتذة المتعاونين تزيد على 80% من إجمالي هيئة التدريس في العام 2003/02م، نجدها تنخفض إلى نحو 39% في العام 2013/12 (الجدول 5).

الجدول (5) أعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين (2003/02م إلى 2013/12م).

السنة	القارون	المتعاونون	الإجمالي	نسبة المتعاونين
2003/02	3	15	18	83.3
2007/06	31	23	54	42.6
2010/09	97	29	126	23.0
2013/12	105	68	173	39.3

من خلال التحليل السابق لمتغيرات الطلاب والخريجين وأعضاء هيئة التدريس، يمكننا القول: أن الكلية شهدت تطورات كمية واضحة في كافة الجوانب المذكورة لاسيما بعد الانتقال إلى المقر الجديد، وفي اعتقادنا أن الكلية ستشهد مزيداً من التطور الكمي نتيجة الزيادة في معدلات الالتحاق والطلب الاجتماعي والاقتصادي على خدمات الكلية من قبل الأهالي والمسؤولين بالمنطقة، الأمر الذي يتطلب ضرورة التخطيط السليم لملاحقة هذه الزيادات والتطورات، من خلال توفير الامكانيات المادية والبشرية المطلوبة .

تحليل البيانات الميدانية:

سيتم في هذا الجزء تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها من مفردات العينة، وهي تشمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وخلفياتهم التعليمية، ونظرتهم إلى موقع الكلية وكيفية الوصول إليها، وكذلك تقييمهم لبرامج التعليم والتدريب المقدمة، وفرص العمل المتاحة بعد التخرج. هذه البيانات تساعد في تقييم الكفاءة الداخلية Internal Efficiency لهذه المؤسسة، وهي تعكس النظرة من الداخل باعتبارها تمثل وجهة نظر المستفيدين مباشرة من خدماتها. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المعنية بالتعرف على آراء الطلاب وخبراتهم المكتسبة تجاه مؤسساتهم التعليمية، باتت تحظى باهتمام واضح من قبل العديد من الباحثين والمهتمين لما تشكله من أهمية في تخطيط مؤسسات التعليم وتطويرها. ووفقاً لبعض المختصين فإن هذه الأهمية تتجلى إذا أخذنا في الإعتبار القيمة المتمثلة في الوقت الذي يستغرقه الطلاب والجهود التي يبذلونها خلال فترة انخراطهم في عمليات التعليم، مما يعني ضرورة منح هذه الآراء والخبرات وزنا مناسبا لدى تقييمنا لمكونات التعليم ومخرجاته[24].

1- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

شكلت الإناث الغالبية العظمى من إجمالي المشاركين في الاستطلاع بنسبة قدرها 80% تقريباً، ولعل هذه الظاهرة يمكن تفسيرها إلى جملة من الأسباب التي من بينها الظروف الاقتصادية التي تجبر بعض الطلاب الذكور إلى ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة لاسيما في مثل هذه المنطقة التي يغلب عليها الصفة الريفية، كما أن إنشاء الكلية شجع أولياء أمور الطالبات الذين كانوا يتخوفون في الفترات السابقة في إلحاق بناتهم بمؤسسات بعيدة عن محل إقامتهن. وسجلت الفئة العمرية 21-24 سنة النسبة الأعلى حيث بلغت 60% في حين توزعت النسبة الباقية بين الفئات الأدنى والأعلى. أما فيما يتعلق بمكان الميلاد فتبين أن معظمهم من مواليد بلدية الأبيار حيث بلغت نسبتهم 47.6% وهو أمر طبيعي لوجود الكلية ضمن حدود البلدية، ثم يليهم مواليد بلديتي بنغازي والمرج بنسبة 31.3% و21.1 على التوالي، ولعل ذلك يعود بسبب تغيير محل إقامة الأسرة إلى بلدية الأبيار، وتبين أن كافة المشاركين من حملة الجنسية الوطنية بنسبة 100%. أما بخصوص نوع السكن فإن أعلى نسبة وجدت بين القاطنين في المساكن العادية (54.3%) ولعل السبب يعود إلى توفر القروض السكنية في الفترات السابقة مما اسهم في زيادة البناء والتوسع العمراني في المنطقة[25]، وتوزعت النسب الباقية بين الأنواع الأخرى (الجدول 6).

الجدول (6) نوع السكن.

نوع السكن	العدد	النسبة
منزل عادي	144	54.3
شقة	75	28.3
سكن بمزرعة	30	11.3
دارة (فيلا)	16	6.1
المجموع	**265**	**100.0**

وبالنظر إلى الجدول 7، المتعلق بحجم الأسرة يتضح أن أفراد الأسر البالغ متوسط عددهم أقل من سبعة أشخاص سجلت نسبتهم 73.6% وهي الأعلى بين الفئات، ولعل ذلك يرجع إلى تطور الوعي الثقافي لسكان المنطقة بموضوع تنظيم الأسرة، وإلى أثر التعليم

الذي أسهم في تغيير نمط تفكير السكان الذين تغلب عليهم الصفة الريفية، في حين يختلف متوسط حجم الأسرة بين بقية المشاركين، علماً بأن المتوسط العام لحجم الأسرة في ليبيا بلغ ستة أفراد في عام 2006م[26].

الجدول (7) حجم الأسرة.

الفئات	العدد	النسبة
أقل من 7 أفراد	195	73.6
7–12 فرداً	50	18.9
13–18 فرداً	13	4.9
أكثر من 18 فرداً	7	2.6
المجموع	**265**	**100.0**

يعد المستوى التعليمي للوالدين مقياسا أو مؤشراً على مدى إقبال الأبناء على الانخراط في التعليم العالي، وبالنظر إلى الجدول 8، نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت من نصيب أولياء الأمور الحاصلين على التعليم الثانوي بنسبة 42.3% للأمهات و 37.8% للأباء، كما يلاحظ أن نسبة الأميين أو يقرأ ويكتب تنخفض إلى ما دون 25% في حين تزيد نسبة الحائزين على شهادة التعليم الأساسي بين الإمهات 20.4%، والعكس بالنسبة للحائزين على المؤهل الجامعي حيث نجدها تسجل حوالي 30% بين الأباء. ولعل ذلك يعود إلى عدم توفر فرص التعليم العالي في الفترات السابقة وإلى عامل الزواج المبكر للإناث، فضلاً عن إمكانية الحصول على وظائف بالنسبة للحائزين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي.

الجدول (8) المستوى التعليمي للوالدين.

مستوى التعليم	الأمهات		الأباء	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
دون تعليم نظامي	60	22.6	65	24.5
تعليم أساسي	54	20.4	26	9.8
تعليم ثانوي	112	42.3	100	37.8
جامعي فما فوق	39	14.7	74	27.9
المجموع	**265**	**100.0**	**265**	**100.0**

أما ما يتعلق بمتوسط دخل الأسرة، فيتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول 9 أن معظم المشاركين (70.6%) ينتمون إلى أسر يبلغ متوسط دخلها الشهري ما بين 500 إلى 1000 دينارٍ في الشهر، في حين سجلت نسبة من يقل متوسط دخل أسرهم إلى ما دون 500 دينارٍ نحو 7.2%، أما من ينتمون إلى أسر يزيد متوسط دخلها على 1000 دينارٍ فقد بلغت نسبتهم حوالي 22.2%.

الجدول (9) المتوسط الشهري لإجمالي دخل الأسرة.

الفئات	العدد	النسبة
أقل من 500 دينار	19	7.2
من 500-1000 دينار	187	70.6
أكثر من 1000 دينار	59	22.2
المجموع	**265**	**100.0**

وضمن هذا السياق أفاد ما يقرب من 87.2% أنهم يعتمدون بدرجة كبيرة على أولياء أمورهم في توفير متطلبات الدراسة، ولعل ذلك يعود إلى انقطاع المنحة الدراسية الممنوحة من الكلية التي تعادل 90 ديناراً، حيث أفاد السيد رئيس قسم شؤون الطلبة بالكلية في مقابلة بتاريخ 2016/1/18م، أن آخر منحة صرفت للطلاب كانت بتاريخ 2013/12/31م. أما بالنسبة للطلاب الذين يعتمدون على أنفسهم في دفع رسوم الدراسة فتبلغ نسبتهم 12.8%، ولعل ذلك يرجع لمزاولتهم لمهنة أو وظيفة إلى جانب مواصلة الدراسة. وبالاستفسار عن الدافع الرئيسي من وراء الالتحاق بالكلية، فقد أفاد كافة الطلاب المشاركين (100%) بأن ذلك يرجع إلى رغبتهم الذاتية في مواصلة الدراسة.

2- الخلفية التعليمية:

يتضح من البيانات المستخلصة من الاستبيان أن جميع المشاركين تلقوا تعليمهم بمدارس التعليم الثانوي العام، حيث بلغت النسبة 100%، ويرجع السبب إلى عدم وجود مدارس خاصة للتعليم الثانوي بالمنطقة في الفترات السابقة، غير أنه تبين من خلال الدراسة الميدانية افتتاح مدرستين للتعليم الثانوي الخاص داخل مدينة الأبيار، مع عدم وجود مثل هذه المدارس في البلدات الأخرى الواقعة في نطاق البلدية. ويتبين من خلال الجدول 10 أدناه،

أن اجمالي عدد المدارس الثانوية التي درس بها المشاركين بلغ 10 مدارسٍ، خمس منها تقع ضمن مخطط مدينة الأبيار وبلغت نسبة من كان يدرس بها 68.9% من اجمالي أفراد العينة، بينما توزعت بقية المدارس في البلدات الأخرى وبلغت نسبة من كان يدرس بها 31.1%، كما يتبين من خلال الجدول أن هناك مدرستان استحوذتا على نصيب وافر من الطلاب هما مدرسة الشهيد حسن اقليوان، ومدرسة الشهيد محمد موسى بنسب بلغت 29.5% و 22.6% على التوالي، اللتان تقعان ضمن حدود مخطط مدينة الأبيار، في حين تقل النسب عن 11% في بقية المدارس.

الجدول (10) توزيع المشاركين حسب مكان المدرسة التي تلقوا فيها التعليم الثانوي.

اسم المدرسة	نوع المدرسة	مكان المدرسة	المشاركون	
			العدد	النسبة
الشهيد حسن اقليوان	مختلطة	الأبيار	77	29.5
الشهيد محمد موسى	إناث	الأبيار	60	22.6
المجد	ذكور	الأبيار	23	8.6
النهر الصناعي	إناث	الأبيار	13	4.9
القرآنية	إناث	الأبيار	9	3.3
الشهيد خليفة صالح	مختلطة	الرجمة	29	10.9
جيرة الثانوي	مختلطة	قبر جيرة	19	7.1
الشهيد عبدالفتاح فرحات	مختلطة	المليطانية	17	6.4
المجاهد عبدالحميد العبار	مختلطة	سيدي مهيوس	11	4.1
الرابطة	مختلطة	ابومريم	7	2.6
المجموع			**265**	**100.0**

وبالاستفسار عمَّا إذا كان هناك علاقة بين التخصص الدراسي السابق والتخصص الحالي، أفاد معظم المشاركين (69.4%) بوجود علاقة بين تخصصهم الدراسي بالثانوية وتخصصهم الحالي، في حين نفى 26% أي علاقة بين تخصصهم السابق والحالي، أما من كانت أجابتهم بلا أعرف أو غير متأكد فقد بلعت نسبتهم 4.6%. وبالسؤال عمَّا إذا كانت التخصصات الحالية تتوافق من الطموحات المهنية المستقبلية للمشاركين، فقد ذكر

الغالبية العظمى منهم (80%) أن تخصصاتهم متوافقة مع طموحاتهم، في حين أشار نحو 12.5% بأنها لا تتوافق مع طموحاتهم، أما الباقي (7.5%) كانت إجابتهم بـ (لا أعرف أو غير متأكد).

3- الموقع وسهولة الوصول:

تمثل دراسة توزيع مواقع المؤسسات الخدمية وسهولة الوصول إليها أهمية خاصة في الدراسات الجغرافية، لكونها تحدد أين يجب أن تقع المؤسسات الخدمية، فضلا عن أن مواقعها تعكس جملة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكامنة وراء هذا التوزيع[27]. سنتطرق في هذا الجزء إلى أمثلية optimization موقع كلية الآداب والعلوم بالنسبة للمنتفعين، والوسيلة التي يستخدمها الطلاب في القدوم إليها والفترة الزمنية المقدرة للوصول إليها والجهد المبذول والعقبات التي تعترضهم في رحلتهم اليومية من أماكن إقامتهم إلى الكلية والعودة منها. ومن خلال تحديد مناطق قدوم الطلاب المشاركين في الاستبيان يتبين أن هناك نسبة عالية منهم (56.6%) يقطنون في تجمعات سكانية خارج مدينة الأبيار التي تحتضن الكلية، أما الباقي (43.4%) فهم الذين تقع أماكن إقامتهم ضمن نطاق المدينة. ومن خلال الشكل 2، يتبين أن الطلاب القادمون من خارج مدينة الأبيار يأتون من تسعة تجمعات سكانية. ويعد تحديد نطاق نفوذ مؤسسات التعليم من الدراسات الجغرافية المهمة لاسيما عند اختيار الموقع الأنسب لهذه المؤسسات حسب نوعها ومراحلها، كما أنها تساعد على فهم مدى انتفاع السكان في منطقة ما من خدماتها[28]. وللتعرف على مقدار الانتفاع بخدمات التعليم العالي تم تغطية خريطة المنطقة بدوائر ذات أبعاد تزداد بمتوالية حسابية يقع مركزها في وسط مدينة الأبيار التي تحتضن الكلية، باتجاه المناطق والتجمعات السكانية المجاورة تبداء من 1.0 سنتيمتر يساوي 5.0 كيلومترات، و 2.0 سنتيمتر يساوي 10 كيلومترات، وهكذا حتى تصل إلى 6.0 تساوي 30 كيلومترا، والتي تمثل أقصى مسافة تصلها خدمات التعليم العالي بالمنطقة وفقا للبيانات الميدانية التي تمثل نطاق نفوذ هذه المؤسسة (الشكل 5).

الشكل (5) نطاق نفوذ خدمات كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار.

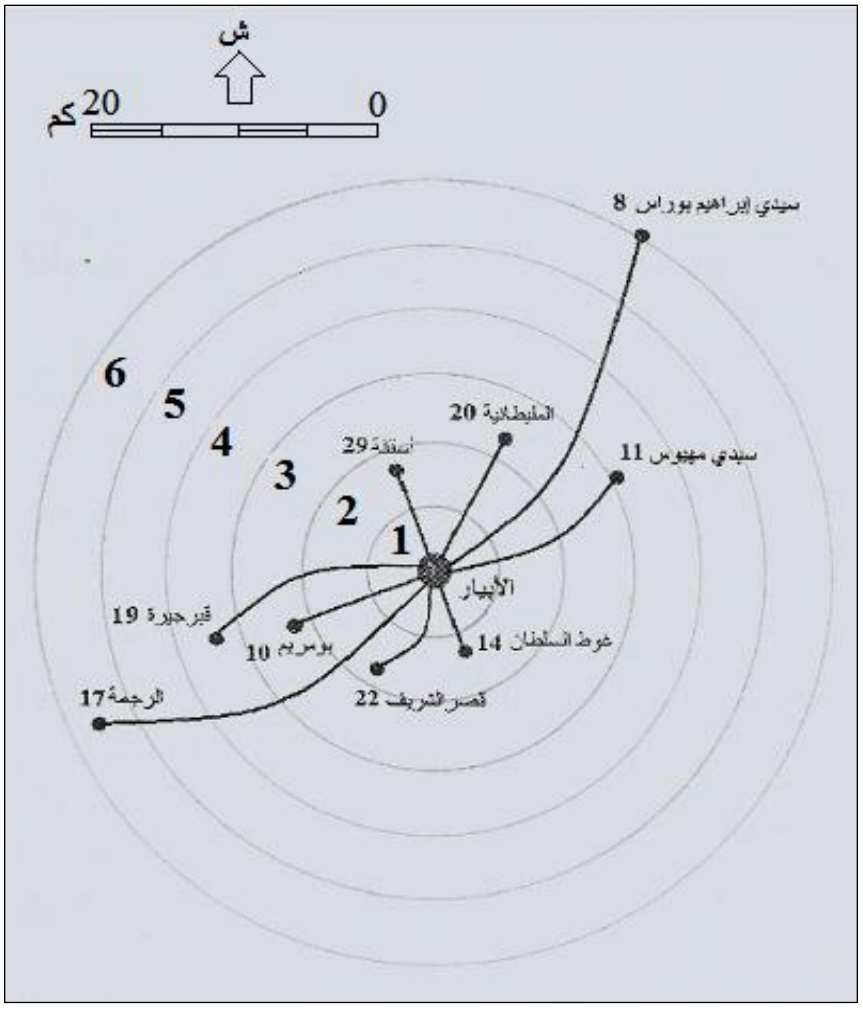

المصدر: بتصرف من مؤسسة دوكسيادس العالمية، 1979م، ص 103، والملحق 2.

ومن خلال الشكل السابق يتبين أن الدائرة الأولى التي تضم المدينة وضواحيها تستحوذ على نسبة قدرها 31.4% من إجمالي الطلاب المشاركين في الاستطلاع، أما الدائرة الثانية التي تضم ثلاثة تجمعات سكانية هي أسقفة وغوط السلطان وقصر الشريف فنجدها تستحوذ على نسبة قدرها 24.5% من إجمالي حجم العينة، في حين أن الدائرة الثالثة التي تضم تجمعين هما المليطانية وبومريم فيأتي منها نحو 11.3% من الطلاب

المشاركين، وتضم الدائرة الرابعة أيضا تجمعين هما سيدي مهيوس وقبر جيرة اللتان يأتي منهما نسبة مساوية للدائرة السابقة (11.3%). وفي الدائرة السادسة التي تمثل نطاق نفوذ الكلية فتضم تجمعين هما سيدي إبراهيم بوراس والرجمة، ويأتي منها 9.4% تقريبا من إجمالي أفراد العينة القادمين من خارج مدينة الأبيار الذين يشكلون كما سبقت الإشارة نسبة قدرها 43.4%. من خلال التحليل السابق يتضح أن الخدمات التي تضطلع بها الكلية لا تقتصر على مدينة الأبيار وضواحيها فحسب بل تصل إلى أغلب التجمعات السكانية بالبلدية التي يمثل التجمع السكاني سيدي إبراهيم بوراس أقصى نقطة في حدودها الشمالية الشرقية والرجمة التي تمثل أقصى نقطة بالنسبة للحدود الجنوبية الغربية. وللتعرف على عامل سهولة الوصول إلى الكلية ووسيلة النقل المستخدمة في القدوم إليها، والفترة الزمنية والعقبات التي تعترضهم أثناء رحلتهم اليومية بين محال سكنهم ومقر الكلية تم توجيه جملة من الأسئلة تتعلق بهذه المسائل. ويتبين من الجدول 11 أن نسبة عالية بلغت 41.1% من إجمالي أفراد العينة يعتمدون على السيارات الخاصة في القدوم، أما من يستخدمون الحافلة بمقابل إشتراك شهري فقد سجلت نسبتهم 40% وأغلبهم من الإناث، ثم من يأتون مشيا على القدمين فقد بلغت نسبتهم 18.9% وهم من القاطنين بالأحياء المجاورة للكلية.

الجدول (11) الوسيلة المستخدمة في القدوم إلى الكلية.

وسيلة النقل	العدد	النسبة
سيارة خاصة	109	40.1
حافلة بقيمة اشتراك شهري	106	40.0
سيراً على الأقدام	50	18.9
المجموع	**265**	**100.0**

يتضح من خلال الجدول 12 أدناه، أن من أكثر من نصف إجمالي حجم العينة (50.6%) يستغرق متوسط زمن قدومهم إلى الكلية أكثر من نصف الساعة، ولعل هؤلاء من ضمن الطلاب القاطنين في التجمعات السكانية التي تقع خارج نطاق مدينة الأبيار، في حين بلغت نسبة من يستغرق متوسط زمن وصولهم من 15إلى 30 دقيقة 28.3% ، والباقي 21.1% يقل متوسط زمن قدومهم عن 15 دقيقة.

الشكل (12) الفترة الزمنية التي تستغرقها حركة القدوم والعودة إلى الكلية.

زمن الرحلة	العدد	النسبة
أقل من 15 دقيقة	56	21.1
من 15 إلى 30 دقيقة	75	28.3
أكثر من 30 دقيقة	134	50.6
المجموع	**265**	**100.0**

وبالاستفسار عن مقدار الصعوبة التي تواجههم عند قدومهم إلى الكلية، أجاب الغالبية العظمى من أفراد العينة أن رحلتهم اليومية سهلة جدا أو سهلة (78.1%) في حين أفاد الباقي (27.9%) بوجود بعض العقبات التي تعرقلهم عند قدومهم إلى الكلية. ورغم أن معظم الطلاب وصفوا رحلة القدوم إلى الكلية والعودة منها بأنها سهلة، فإن من بينهم (58.5%) من أفاد بمواجهتم أحيانا بعض العراقيل خلال رحلتهم اليومية إلى الكلية والعودة منها، والتي يتمثل أبرزها في الاستيقافات الأمنية والإزدحام وطول المسافة (الجدول 13) ولعل هؤلاء الطلاب هم من المقيمين في التجمعات الواقعة خارج نطاق مدينة الأبيار.

الشكل (13) العراقيل التي تواجه الطلاب عند قدومهم إلى الكلية والعودة منهم.

نوع العراقيل	العدد	النسبة
لا توجد	110	41.5
الاستيقافات الأمنية	67	25.3
إزدحام الطريق	41	15.5
أعمال الطرق	34	12.8
طول المسافة	13	4.9
المجموع	**265**	**100.0**

4- البرامج التعليمية والتطبيقية:

تمثل جودة البرامج التعليمية والتدريبية أهمية خاصة في العملية التعليمية، وهي تهدف في مجملها إلى تحسين وتطوير مخرجات مؤسسات التعليم بمختلف أنواعها ومراحلها[29]. وللتعرف على مدى رضا الطلاب على برامج التعليم والتدريب المقدمة فيها تم توجيه سؤال بالخصوص. وقد أبدى كافة الطلاب رضاهم على المستوى العام للبرامج المقدمة، حيث بلغت نسبة من كان راضيا فقط 59.6% ونسبة من كان راضياً جداً 40.4%.

ومن المعلوم أن العديد من التخصصات العلمية تتطلب برامجها التعليمية ممارسة تطبيقات عملية من قبل الطلاب إلى جانب ما يتلقوه من تعليم نظري، ففي مجال التخصص الجغرافي على سبيل المثال ينبغي القيام ببعض التطبيقات العملية التي تتعلق برسم وانتاج الخرائط وأعمال الرفع المساحي، واجراء الدراسات الحقلية والدراسات الميدانية[30]. ومن خلال البيانات الواردة بالجدول 14 أدناه، أفاد معظم المشاركين (70.5%) بأن التركيز غالباً على الجوانب النظرية، ورغم أنه من خلال الملاحظات الميدانية تبين توفر المعامل والمختبرات وقاعات الحاسوب بأغلب الأقسام، إلا أن عدم حصول الطلاب على التطبيقات العملية المصاحبة للمحاضرات النظرية يمكن إيعازه إلى عدم توفر الكفاءات الفنية المساعدة التي يمكن أن تسهم في إجراء التطبيقات اللازمة في الأقسام ذات العلاقة مثل الفيزياء والكيمياء والحاسوب والجغرافيا، في حين أفاد ما نسبته 17.4% بإجراء بعض التطبيقات العملية، أما من أفاد بان التركيز متعادل بين الجانبين النظري والتطبيقي فقد بلغت نسبتهم 12,1%. وبالاستفسار عن الأماكن التي تجرى فيها التطبيقات العملية والتطبيقية، أفاد كافة المشاركين 100% بأنها تتم داخل الكلية، ولعل انعدام التطبيقات العملية التي ينبغي أن تجرى خارج جدران الكلية يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف الأمنية الراهنة التي تشهدها البلاد وتحول دون القيام بهذه التطبيقات ضمن الرحلات والزيارات الميدانية خارج القاعات الدراسية.

الشكل (14) جوانب التقييم للبرامج الدراسية.

جوانب التقييم	العدد	النسبة
تركيز أكثر على الجوانب النظرية	187	70.5
تركيز أكثر على الجوانب التطبيقية	46	17.4
الجانبان النظري والعملي متعادلان تقريبا	32	12.1
المجموع	**265**	**100.0**

وبالسؤال عن العوامل التي يمكن أن تسهم في تحسين العملية التعليمية والتطبيقية، فقد تباينت آراء الطلاب في هذا الجانب (الجدول 15)، حيث سجلت أعلى نسبة لعامل تطوير المناهج التي بلغت 33.2% ، ويليها عامل تطوير المعامل والمختبرات وتجهيزها بنسبة 29.4%، ثم عامل زيادة فترة البرنامج الدراسي الذي سجل نسبة قدرها 5.3%، في حين

سجلت النسبة الأدنى لمن من أفاد بتوفير إرشاد أفضل للطلاب (3.6%) رغم أهمية هذا العامل في العملية التعليمية، ولعل ذلك يعود لعدم وعي الطلاب لأهميته.

الشكل (15) العوامل التي تسهم في تحسين العملية التعليمية والتطبيقية.

العوامل	العدد	النسبة
تطوير المناهج	88	33.2
تطوير المعامل والمختبرات وتجهيزيها	78	29.4
تطوير المباني والمرافق	49	18.5
توفير إرشاد أفضل للطلاب	36	13.6
زيادة فترة البرنامج الدراسي	14	5.3
المجموع	**265**	**100.0**

5- فرص العمل بعد التخرج:

تمثل الدراسة في مؤسسات التعليم العالي مرحلة مهمة في إعداد وتوفير الكفاءات الماهرة وعالية المهارة التي يحتاجها المجتمع وتتطلبها عمليات التنمية في البلاد، كما أنها تتيح للأفراد فرص التوظيف بعد الحصول المؤهلات اللازمة للانخراط في سوق العمل. وقد بينت النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين أبدوا رغبتهم في العمل في مجال تخصصهم بعد التخرج حيث بلغت نسبتهم 94%، كما أفاد معظم المشاركين (89%) بأن توفير فرص العمل للخريجين تقع بالدرجة الأولى على عاتق الجهات الحكومية، في حين أجاب الباقي بلا أعرف أو غير متأكد (11%). ويمكن تفسير هذه الظاهرة باستحواذ مؤسسات القطاع العام على مجالات سوق العمل في ليبيا، ولم تعط فرصة للقطاع الخاص لتوفير مجالات عمل للخريجين، ولعل هذه النظرة نجدها لدى أغلب أفراد المجتمع بأن فرص العمل ينبغي توفرها من قبل الجهات العامة (الحكومية) فقط وليس القطاع الخاص[31].

أما فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن توفرها الكلية عن فرص العمل المتاحة للخريجين، فقد أفاد كافة المشاركين (100%) أنهم لم يتلقوا أية معلومات بالخصوص، ولعل ذلك يعود إلى الوضع السائد نتيجة الأزمة السياسية والصراع المسلح الذي تعيشه البلاد، مما أدى إلى غياب دور المؤسسات العامة في توفير المعلومات ذات العلاقة، وايضا لعدم وجود التعاون أو التنسيق اللازم مع الجهات المعنية بسوق العمل المحلي بالمنطقة. كما تبين أن

الغالبية العظمى من المشاركين لم يسبق لهم مزاولة أي عمل أو اكتساب خبرة في المجالات الانتاجية والخدمية، وهذا في الواقع يتنافى مع حقيقة أن أغلب السكان يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوان (عطية 2004: 63) وبعض النشاطات التجارية. غير أنه بصفة عامة يمكن تبرير هذا الاتجاه السائد لدى أفراد المجتمع بأن فكرة العمل تعني الانخراط في النشاطات الانتاجية والخدمية التي تمولها الجهات الحكومية. أما الطلاب الذين سبق لهم العمل واكتسبوا بعض الخبرة العملية في مجالات التوظيف المتوفرة فلا يتعدى عددهم خمسة طلاب فقط، ثلاثة منهم سبق لهم العمل في قطاع التعليم، أما الآخران فقد عملا في قطاع النفط في مدينتي طرابلس والبريقة.

وبالسؤال عن مدى امكانية حصولهم على فرص العمل عقب التخرج، فقد اتسمت الاجابة بعدم التفاؤل حيث أفاد معظمهم بأنها ضعيفة بنسبة تقترب من 65% من اجمالي المشاركين في حين توزعت النسب الباقية بين من أفادوا بأنها مقبولة أو عالية أو عالية جدا (الجدول 16). ولعل السبب في هذه النظرة التشاؤمية ترجع إلى العوامل التالية: عدم توفر الإرشاد المناسب من الكلية بخصوص فرص العمل المتوفرة، وعدم التنسيق بين الكلية وأرباب العمل بالمنطقة، فضلا عن الظروف الأمنية والسياسية السائدة التي جعلت الجهات الحكومية والأهلية غير قادرة على توفير فرص عمل جديدة في المنطقة.

الجدول (16) تقدير فرص العمل المتاحة بعد التخرج.

العوامل	العدد	النسبة
ضعيفة	172	64.9
مقبولة	32	12.1
عالية	41	15.5
عالية جدا	20	7.5
المجموع	**265**	**100.0**

أما فيما يتعلق بمكان العمل المأمول عقب التخرج، فيتضح من الجدول 17 أن أغلب المشاركين سيسعون إلى البحث عن فرص عمل في مراكز العمران الحضري إذ بلغت نسبتهم 63.8%، في حين أن نسبة من يرغبون في العمل في مراكز العمران الريفي فقد بلغت 33.2%، والباقي 3% سيسعون للحصول على فرص العمل خارج البلاد. وتفيد

بعض الدراسات السابقة أنه كلما زاد مستوى التحصيل التعليمي لدى الأشخاص كلما زادت مسافة الحركة الجغرافية والسعي نحو البحث عن فرص معيشية أفضل (مرسي 1985م). وهؤلاء رغم ما اتسمت به نظرتهم من عدم التفاؤل تجاه فرص العمل المتوفرة إلا أن لديهم طموحاً في العمل بالمراكز الحضرية الرئيسية، ولايرغبون في العمل في المناطق الريفية الهامشية رغم انتماء إغلبهم إليها بحكم محل الإقامة، وتقل نسبة الراغبين في العمل خارج البلاد حيث بلغ عددهم ثمانية أشخاص، منهم سبعة أفادوا بأنهم سيسعون للعمل في الدول الأوربية، وهذا الإتجاه يتنافى مع الفلسفة التي تنتهجها برامج التعليم الحديثة ومناهجها التي تعمل على إعداد الطلاب بما يتمشى مع أسس العولمة ومساراتها حيث تسعى هذه الاتجاهات الحديثة إلى ترسيخ مفهوم المواطنة العالمية Global Citizenship، أي أن فرص العمل والعيش لا تتاح فقط ضمن الحدود المحلية فقط وإنما يمكن السعي إليها في مناطق أخرى من العالم[32].

الجدول (17) مكان العمل المأمول بعد التخرج.

العوامل	العدد	النسبة
المناطق الحضرية	169	63.8
المناطق الريفية	88	33.2
خارج البلاد	8	3.0
المجموع	**265**	**100.0**

من خلال الجدول رقم 18 أدناه نلاحظ أن الرغبين في العمل بالمناطق الحضرية البالغ عددهم 169 شخصٍ، توزعت خياراتهم على عدد من المدن الرئيسية الليبية، ومن نفس الجدول نلاحظ أن العدد يقل بعامل المسافة، حيث سجلت أعلى النسب للراغبين في الحصول على فرصة العمل بمدينة الأبيار بنسبة 52.1%، وأدناها لمن اختار مدينة طبرق بنسبة قدرها 4.1%. أما بالنسبة للراغبين في الحصول على فرصة العمل بالمناطق الريفية الذين بلغ إجمالي عددهم 88 شخصاً فقد سجلت أعلى نسبة لمن اختار بلدة بومريم بنسبة قدرها 36.4% وأدناها بلدة سيدي مهيوس بنسبة قدرها 5.7%.

الجدول (18) المناطق الحضرية والريفية التي يرغب الطلاب العمل بها عقب التخرج.

المنطقة	العدد	النسبة	المنطقة	العدد	النسبة
الأبيار	88	52.1	بومريم	32	36.4
بنغازي	30	17.8	المليطانية	28	31.8
المرج	20	11.8	قبرجيرة	16	18.2
البيضاء	15	8.9	غوط السلطان	7	7.9
طرابلس	9	5.3	سيدي مهيوس	5	5.7
طبرق	7	4.1	**المجموع**	**88**	**100.0**
المجموع	**169**	**100.0**			

وبالاستفسار عن مجالات العمل المرغوبة عقب التخرج، أفاد معظم المشاركين (53.6%) بانهم سيسعون للعمل في قطاع التعليم، ولعل السبب في هذا الميل يرجع إلى تفوق الإناث على الذكور سواء ضمن العينة أو إجمالي المسجلين في الكلية، ولكونه من الوظائف التي تتناسب مع طبيعة الإناث في المجتمع الليبي الذي لا يحبذ عمل المرأة في الوظائف التي تتطلب احتكاكاً أكثر مع الذكور، وسجل مجال تقنية المعلومات نسبة قدرها 43%، ما يمكن تفسيره لكون هذا القسم يعد أكبر الأقسام من حيث عدد المسجلين، وحظى مجال التخطيط بالنسبة الأدنى مسجلا 3.4% (الجدول 19).

الجدول (19) مكان العمل المأمول بعد التخرج.

العوامل	العدد	النسبة
قطاع التعليم	142	53.6
تقنية المعلومات	114	53.6
إدارات التخطيط	9	3.4
المجموع	**265**	**100.0**

وبالسؤال عمَّا إذا كان المشاركون ينصحون أقرانهم للالتحاق بالكلية اعتمادا على خبراتهم الشخصية، تبين أن نسبة عالية منهم يرون أن مواصلة الدراسة الجامعية تمثل خيارا جيدا مما يدفعهم إلى دعوة أقرانهم للإلتحاق بالكلية. ولعل ذلك يعني أن معظم الطلاب لديهم اتجاه عام بأهمية التعليم العالي في إعداد الكفاءات التي تتطلبها النشاطات الأنتاجية والخدمية بالمنطقة وتزويدهم بالمؤهلات التي تساعدهم في تحسين ظروفهم المعيشية في

المستقبل، بالرغم من بعض الانتقادات الموجهة إلى البرامج التعليمية والتطبيقية المقدمة بالكلية، وشعورهم بعدم التفاؤل تجاه فرص العمل المتاحة بعد التخرج.

الخاتمة والتوصيات:

تم في الأجزاء السابقة من هذه الورقة مناقشة الجوانب النظرية والمنهجية لموضوع الدراسة، والخصائص الطبيعية والاجتماعية لمنطقة الدراسة، وتطور التعليم العالي بالمنطقة، ثم جرى تقييم الكفاءة الخارجية والداخلية لكلية الآداب والعلوم من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر مكتبية وميدانية. وقد تبين من العرض السابق أن قطاع التعليم بأنواعه ومراحله ومتغيراته يمثل مجالاً خصباً للباحثين الجغرافيين في ليبيا؛ لتقديم إسهامات قيّمة تساعد في حل العديد من القضايا التي تعترض هذا القطاع الحيوي، الذي شهد في العقود القليلة الماضية زيادة عددية كبيرة لمؤسساته التي أضحت تنتشر في كافة مناطق البلاد، مما يتطلب أجراء تقييم شامل لهذا القطاع لاسيما في أبعاده المكانية بما يتمشى مع المتغيرات المحلية والدولية.

وقد اتضح من تحليل حالة التعليم العالي بمنطقة الدراسة، حدوث تطورات ملموسة في متغيراته المادية والبشرية وفي قضية تمكين المرأة، وفي اعتقادنا أن هذا التطور سيستمر نتيجة الطلب الاجتماعي والاقتصادي على خدماته. كما أوضحت نتائج تحليل بيانات استطلاع آراء الطلاب تجاه الكلية، وجود نوع من الرضا تجاه الموقع وسهولة الوصول والبرامج التعليمية والتطبيقية المقدمة، غير أنه لوحظ احساسا بعدم التفاؤل تجاه فرص التوظيف المتاحة بعد تخرجهم.

وفي ضوء النتائج المستخلصة، فإننا نوصي بضرورة تفعيل وتطوير خدمات الإرشاد الأكاديمي والمهني لما يمثله من وسيلة مهمة لتوفير المعلومات المتعلقة بطبيعة الدراسة وفرص التوظيف بعد التخرج، كما ينبغي إقامة روابط اتصال بين إدارة الكلية والجهات المسؤولة بسوق العمل المحلي، وتطوير آليات للتنسيق بين التخصصات العلمية والاحتياجات الفعلية لأرباب العمل. وفي اعتقادنا أن مثل هذه الاجراءات ستسهم دون شك في تحسين فرص التوظيف أمام الخريجين وتقلل التباين في حجم العرض والطلب على مخرجات التعليم العالي ضمن سوق العمل المحلي. كما لا يفوتنا التأكيد على أهمية أجراء دراسات مماثلة في مناطق

أخرى من البلاد بما يسمح بعقد المقارنات وتبادل الخبرات مع المؤسسات المناظرة للاستفادة من التجارب الناجحة بما يسهم في تطوير الموارد البشرية وقطاعات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

الهوامش والتعليقات:

1. W.T.S. Gould, 1972. Patterns of lower school enrolments in Uganda. **East African Geographical Journal**, No. 10, April, pp. 65-74.

2. محمد علي الأعور (تحرير)، 2006م، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزءان 1،2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

3. مصطفى عمر التير، 2006م، التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الإلتواءات، في كتاب: ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزءان 1،2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص 26.

4. ونيس عبدالقادر الشركسي، 2005م، نشأة جغرافية التعليم، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد الثالث، ص ص 497-507.

5. C. Brock, 2016. **Geography of Education: Scale, Space and Location in the Study of Education**. London, Bloomsbury.

6. E.E. Eisen, 1951. The geography of Education. **Journal of Geography**, Vol. 50, No. 9, pp. 374- 382.

7. G.H. Hones, and R.H. Ryba, 1972. "why not a geography of education?". **Journal of Geography**, Vol. 71, pp. 137-139.

8. W.T.S. Gould, 1993. **People and education in the Third World. Longman**, London.

9. UNESCO, 1998, **Higher education in the twenty first century: vision and action**. Paris, UNESCO. http://inform.pucp.edu.pe/~edavila/cip/90116345epdfm,last accessed in 9/10/2017.

10. D. Teferra, and Ph.G. Altbach, 2003. **African Higher Education: an international reference handbook**. Bloomington: Indiana University Press.

11. P.A. Akpan, 1987. The spatial aspects of higher education in Nigeria. **Higher Education**, Vol. 16, No. 5, pp. 545-555; P.A. Akpan, 1989. Inequality of access to higher education in Nigeria. **Higher Education Review**, Vol. 22, No. 1, pp. 21-34.

12. Hongmin, S. 2007. Regional difference in distribution of China's colleges and universities and its impact on the equality in access to higher education. **Canadian Social Science**, Vol. 3, No. 1, pp. 74-86.

13. M.O. Olawole and O.M. Olapoju, 2016. Mode choice of undergraduates: a study of lecture trips in Nigeria. **The Indonesian Geographers Association**, Vol. 48, No. 2, pp. 145-156.

14. R. Perkins and E. Neumayer, 2014. Geographies of educational mobilities: exploring the uneven flows of international students. **The Geographical Journal**, Vol. 180, No. 3, pp. 246-259.

15. براء كامل عبدالرازق العاني و عبدالباقي خميس حمادي المحمدي، 2015م، كفاءة توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية في مدينة بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع لكلية الآداب بالجامعة العراقية، ص ص197-218. www.midad.edu.iq بتاريخ 2019/4/29م.

16. سعد محمد الزليتني، 2009م، التعليم العالي في ليبيا: دراسة في أنماط التوزيع المكاني، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد 3، ص ص 139-172.

17. ممدوح شعبان دبس، 2006م، جغرافية الخدمات، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

18. حسين محمد جواد الجبوري، 2011م، منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

19. R.V. Kerjcie and D.W. Morgan, 1970. Determining sample size for research activities. **Educational and Psychological Measurement**, Vol. 30, pp. 607-610.

20. عبدالعزيز طريح شرف، 1996م، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

21. أمانة التخطيط، 1978م، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، طرابلس، مصلحة المساحة.

22. منصور محمد الكيخيا، 1994م، الوضع السكاني في مدينة الأبيار، ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الرابع، كلية الآداب والعلوم، المرج، 9-1997/9/11م، عدد الصفحات 20.

23. أيمن هويدي، 2017م، التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي بمدينة الأبيار: دراسة في جغرافية الخدمات، ورقة بحثية مقدمة لاستكمال مقرر دراسة حالة، قسم الجغرافيا وتنمية الموارد، الأكاديمية الليبية، بنغازي.

24. A.W. Astin 1997. **Four critical years: effects of college on beliefs, attitudes and knowledge**. San Francisco, CA, Jossey-Bass, p. 164.

25. فاطمة عبدالنبي عطية، 2004م، النمو الحضري في مدينة الأبيار: دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، ص 52.

26. الهيئة العامة للمعلومات، 2008م، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006م، طرابلس، الهيئة العامة للمعلومات، ص 25.

27. حصة محمد إبراهيم عبيد الطاغي، 2000م، جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام.

28. المرجع السابق، ص 341.

29. عبدالرحيم محمد البدري، 2003م، الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

30. عبدالقادر مصطفى المحيشي، 2000م، معجم العلوم الإنسانية التعليمي: مصطلحات ومفاهيم جغرافية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العلمية والبحوث الاقتصادية.

31. محمد ياسر الخواجة، 2003م، الأبعاد الاجتماعية لنظام القطاع العام في ظل سياسة الخصخصة، في: كتابات اجتماعية معاصرة، تحرير: محمد سعيد فرح، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة. https://ar.m.wikipedia.org/wikiK بتاريخ 2016/9/23م.

32. L. Perry *et.al.*, 2016. The importance of global citizenship to higher education: the role of short-term study abroad. **London Review of Education and Science**, Vol. 3, No. 19, pp. 342-356.

الملحق 1: إستمارة الإستبيان الموجهة لطلاب التعليم العالي ببلدية الأبيار

أخي الطالب / أختي الطالبة

هذا الاستبيان صُمِّمَ خصيصاً للحصول على معلومات تتعلق بالخلفية الاجتماعية والتعليمية للطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي بمنطقة الأبيار، وكذلك وجهة نظرهم وخبرتهم تجاه البرامج المقدمة بهذه المؤسسات. المعلومات المتحصل عليها ستساعد في انجاز دراسة عن وضع التعليم العالي ببلدية الأبيار، التي من الممكن أن تسهم نتائجها وتوصياتها في تطوير أداء هذه المؤسسات. يرجى عدم كتابة اسمكم على الاستبيان، ونفيدكم بأن كل البيانات والمعلومات المتحصل سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في الأغراض العلمية. يرجى قراءة الأسئلة بعناية والاجابة بوضع دائرة حول الاختيار المناسب أو الكتابة في المكان المخصص، نأمل عدم التردد في طلب المساعدة إذا واجهتم أية صعوبات عند تعبئة الاستبيان.

نشكركم سلفا على حسن تعاونكم معنا، مع تمنياتنا لكم بدوام التوفيق والنجاح.

القسم: _____ التاريخ: _____ رقم الإستبيان _____

أولاً– البيانات الشخصية

1) العمر: ____ 2) مكان الميلاد: _____ 3) الجنس: أ. ذكر ب. أنثى 4) الجنسية أ. ليبي ب. عربي ج. أجنبي.

5) نوع السكن: أ. سكن داخلي ب. شقة ج. فيلا د. منزل عادي هـ. بيت عربي و. أخر:_____

6) عنوان السكن: أ. اسم الشارع: _____ ب. اسم الحي:_____ ج. اسم المنطقة: _____

7) المستوى التعليمي للأب: أ. أمي ب. يقرأ ويكتب ج. إبتدائي د. إعدادي هـ. ثانوي و. جامعي فما فوق.

8) المستوى التعليمي للأم: أ. أمية ب. تقرأ وتكتب ج. إبتدائي د. إعدادي هـ. ثانوي و. جامعي فما فوق.

9) عدد أفراد الأسرة: _____ 10) إجمالي الدخل الشهري للأسرة: _____ دينار.

11) من يقوم بدفع رسوم الدراسة: أ. الطالب ب. ولي الأمر ج. منحة دراسية.

12) إذا كانب إجابة السؤال السابق (ج) أذكر الجهة المانحة؟ أ. اسم الجهة:_____ ب. عنوانها: _____

13) ما السبب أو الدافع وراء الإلتحاق بالمؤسسة؟ أ. عن طريق التنسيب ب. الجهة التي أعمل لديها منحتني فرصة التفرغ للدراسة.

ج. عاطل عن العمل وأرغب في تحسين وضعي د. لم أقبل في المجال الذي أرغب فيه هـ. سبب أخر، أذكره: _____.

ثانيا– الخلفية التعليمية

14) أين تلقيت دراستك الثانوية؟ أ. مدرسة ثانوية عامة ب. مدرسة ثانوية خاصة ج. معهد مهني.

15) اسم المدرسة أو المعهد: _____عنوانها: _____

16) هل تجد ثمة علاقة بين ما درسته في الثانوية وما تدرسه الآن؟ أ. نعم ب. لا ج. لا أعرف / غير متأكد.

17) هل يتوافق تخصصك الحالي مع طموحاتك المهنية؟ أ. نعم ب. لا ج. لا أعرف / غير متأكد.

18) إذا كانت إجابة السؤال السابق ب، يرجى ذكر السبب؟ أ. لم أتمكن من أحراز متطلبات التخصص المطلوب. ب. التخصص المرغوب يتجاوز امكانياتي المادية والمعرفية ج. تخليت عن التخصص المرغوب لأنه غير متوفر في المنطقة التي أقطن بها. د. ولي أمري نصحني بذلك هـ. سبب آخر، أذكره:

_____

ثالثا– الموقع وسهولة الوصول

19) ما الوسيلة التي تستخدمها للوصول إلى المؤسسة؟ أ. السير على الأقدام ب. سيارة خاصة ج. حافلة عامة د. سيارة أجرة هـ. أخرى، حددها: _____

20) في تقديرك كم يستغرق مشوار القدوم إلى المؤسسة بواسطة السيارة؟ أ. أقل من ربع الساعة ب. من ربع الساعة إلى نصف الساعة ج. أكثر من نصف الساعة.

21) كيف تجد مشوارك اليومي إلى المؤسسة؟أ. سهل جدا ب. سهل ج. صعب د. صعب جدا.

22) ما العقبة الرئيسية التي تعرقل وصولك إلى المؤسسة؟ أ. أعمال الطرق ب. ازدحام الطريق ج. إشارات المرور د. طول المسافة هـ. لا توجد.

رابعا– البرامج الدراسية والتدريبية

23) بصفة عامة ما مدى رضاك عن البرامج التعليمية بالمؤسسة؟ أ. راضٍ جدا ب. راضي ج. غير راضٍ د. محبط.

24) إذا كانت إجابة السؤال السابق ج أو د، وضح الأسباب: _____

25) ما تقييمك لمستوى التطبيقات العملية مقارنة؟ أ. هناك تركيز أكثر على الجانب النظري ب. هناك تركيز أكثر على الجانب العملي. ج. الجانبان النظري والعملي متعادلان تقريبا.

26) ما تقييمك لمستوى التطبيقات العملية مقارنة بالدراسة النظرية؟ أ. جيدة ب. مقبولة ج. ضعيفة د. لا أعرف / غير متأكد.

27) أين تجرى التطبيقات العملية والتدريبية؟ أ. أغلب التطبيقات تجرى داخل المؤسسة ب. أغلب التطبيقات تجرى خارج المؤسسة.

28) إذا كانت إجابة السؤال السابق ب، أذكر اسم المكان الذي تتلقى فيه التطبيقات وعنوانه؟

_____

29) من بين العوامل التالية، أختر العامل المهم الذي ترى أنه سيسهم في تحسين العلمية التعليمية والتدريبية بالمؤسسة؟ أ. تطوير المباني ب. تطوير المعامل والمرافق وتجهيزاتها ج. زيادة فترة البرنامج الدراسي د. توفير إرشاد أفضل للطلاب. هـ. تطوير المناهج أخرى، أذكرها: _____

30) هل تعتقد أنك حصلت على إرشاد مناسب عن: أ. البرنامج الدراسي: نعم لا

ب. أمكانيات العمل بعد التخرج: نعم لا ج. الامكانيات الأخرى بعد التخرج نعم لا.

خامساً- فرص العمل بعد التخرج:

31) هل تود العمل في نفس مجال تخصصك بعد التخرج؟ أ. نعم ب. لا ج. لا أعرف / غير متأكد.

32) إذا كانت إجابة السؤال السابق ب، لماذا بقيت في نفس المجال؟ أذكر السبب:

_____

33) هل تعتقد أن الجهات المسئولة (مثل التعليم، القوى العاملة) ينبغي أن تهتم بمسألة أيجاد فرص علم للخريجين؟

أ. نعم ب. لا ج. لا أعرف / غير متأكد.

34) هل توفرت لديك معلومات تتعلق بفرص العمل المتاحة ضمن مجال تخصصك؟ أ. نعم ب. لا.

35) إذا كانت الإجابة نعم، أذكر اسم الجهة التي وفرت المعلومات؟ أ. اسم الجهة: _____

ب. عنوانها:_____

36) هل سبق لك العمل؟ أ. نعم ب. لا.

37) إذا كانت إجابة السؤال السابق نعم، أذكر الجهة التي عملت أو تعمل لديها وسنوات الخبرة؟

أ. اسم الجهة: _____ ب. العنوان: _____

ج. عدد سنوات الخبرة: _____

38) ما تقديرك لفرص العمل بعد التخرج؟ أ. عالية جدا ب. عالية ج. مقبولة د. ضعيفة هـ. لا أعرف / غير متأكد.

39) بعد التخرج ستسعى للعمل في:المناطق الحضرية (المدن والبلدات): أذكر اسم المدينة التي ترغب العمل بها:_____ المناطق الريفية: أذكر اسم المنطقة التي ترغب العمل بها:_____

40) بعد التخرج ستسعى للعمل في مجال: _____ المكان: _____

41) اعتمادا على خبرتك الشخصية هل تنصح آخرين بالالتحاق بالمعهد/المركز؟ أ. نعم ب. لا

ج. لا أعرف / غير متأكد.

42) هل لديك أية إضافات أخرى؟

_____

_____

انتهت أسئلة الإستبيان – نشكركم على حسن تعاونكم معنا

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- أمانة التخطيط، (1978م)، **الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية**، طرابلس، مصلحة المساحة.

2- أيمن هويدي، (2017م)، **التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي بمدينة الأبيار: دراسة في جغرافية الخدمات**، ورقة بحثية مقدمة لاستكمال مقرر دراسة حالة، قسم الجغرافيا وتنمية الموارد، الأكاديمية الليبية، بنغازي.

3- براء كامل عبدالرازق العاني و عبدالباقي خميس حمادي المحمدي، (2015م)، **كفاءة توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية في مدينة بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**. مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع لكلية الآداب بالجامعة العراقية. www.midad.edu.iq بتاريخ 2019/4/29م.

4- حسين محمد جواد الجبوري، (2011م)، **منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية**. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

5- حصة محمد إبراهيم عبيد الطاغي (2000م)، **جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**. الشارقة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام.

6- سعد محمد الزليتني، (2009م)، **التعليم العالي في ليبيا: دراسة في أنماط التوزيع المكاني**، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد 3.

7- عبدالرحيم محمد البدري، (2003م)، **الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية**، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

8- عبدالعزيز طريح شرف، 1996م. **جغرافية ليبيا**. الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

9- عبدالقادر مصطفى المحيشي (2000م)، **معجم العلوم الإنسانية التعليمي**: مصطلحات ومفاهيم جغرافية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العلمية والبحوث الاقتصادية.

10- فاطمة عبدالنبي عطية، 2004م. **النمو الحضري في مدينة الأبيار: دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي.

11- محمد علي الأعور، تحرير: (2006م)، **ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا**، الجزءان 1-2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

12- محمد ياسر الخواجة، (2003م)، **الأبعاد الاجتماعية لنظام القطاع العام في ظل سياسة الخصخصة**، في: **كتابات اجتماعية معاصرة**، تحرير: محمد سعيد فرح، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة. https://ar.m.wikipedia.org/wikiK بتاريخ 2016/9/23م.

13- مصطفى عمر التير، (2006م)، **التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الإلتواءات**، في كتاب: **ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا**، جزءان، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

14- ممدوح شعبان دبس، (2006م)، **جغرافية الخدمات**، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

15- منصور محمد الكيخيا، (1994م)، **الوضع السكاني في مدينة الأبيار**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الرابع، كلية الآداب والعلوم، المرج، 9-1997/9/11م.

16- ونيس عبدالقادر الشركسي، (2005م)، **نشأة جغرافية التعليم**، مجلة الجامعة الأسمرية، ع 3.

17- الهيئة العامة للمعلومات، (2008م)، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006م**، طرابلس، الهيئة العامة للمعلومات.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- A.W. Astin 1997. **Four critical years: effects of college on beliefs, attitudes and knowledge**. San Francisco, CA, Jossey-Bass.

2- C. Brock, 2016. **Geography of Education: Scale, Space and Location in the Study of Education**. London, Bloomsbury.

3- D. Teferra, and Ph.G. Altbach, 2003. **African Higher Education: an international reference handbook**. Bloomington: Indiana University Press.
4- E.E. Eisen, 1951. The geography of Education. **Journal of Geography**, Vol. 50, No. 9.
5- G.H. Hones, and R.H. Ryba, 1972. "why not a geography of education?". **Journal of Geography**, Vol. 71.
6- Hongmin, S. 2007. Regional difference in distribution of China's colleges and universities and its impact on the equality in access to higher education. **Canadian Social Science**, Vol. 3, No1.
7- L. Perry *et.al.*, 2016. The importance of global citizenship to higher education: the role of short-term study abroad. **London Review of Education and Science**, Vol. 3, No. 19.
8- M.O. Olawole and O.M. Olapoju, 2016. Mode choice of undergraduates: a study of lecture trips in Nigeria. **The Indonesian Geographers Association**, Vol. 48, No. 2.
9- P.A. Akpan, 1987. The spatial aspects of higher education in Nigeria. **Higher Education**, Vol. 16, No. 5, pp. 545-555; P.A. Akpan, 1989. Inequality of access to higher education in Nigeria. **Higher Education Review**, Vol. 22, No. 1.
10- R.V. Kerjcie and D.W. Morgan, 1970. Determining sample size for research activities. **Educational and Psychological Measurement**, Vol. 30.
11- R. Perkins and E. Neumayer, 2014. Geographies of educational mobilities: exploring the uneven flows of international students. **The Geographical Journal**, Vol. 180, No. 3.
12- UNESCO, 1998, **Higher education in the twenty first century: vision and action**. Paris, UNESCO. http://inform.pucp.edu.pe/~edavila/cip/90116345epdfm,last accessed in 9/10/2017.
13- W.T.S. Gould, 1972. Patterns of lower school enrolments in Uganda. **East African Geographical Journal**, No. 10, April.
14- W.T.S. Gould, 1993. **People and education in the Third World. Longman**, London.